مجور: نظام الحكم المحلي يعتبر الأسلوب الأكثر ديمقراطية وعدلاً في الحكم وإدارة الشؤون العامة والتسريع بالتنمية

مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي يدل بصورة قاطعة على حرص فخامة الرئيس

وعارف وهذا الكلام قد سمعناه لكنها فلسفة فاستفيدوا فالكمال ليس إلا لله سبحانه وتعالى».

وكان رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور قد تحدث في الاجتماع بكلمة اشار فيها إلى أهمية هذا الاجتماع المشترك للحكومة وقيادات السلطة المحلية تحت رعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والمكرس لمناقشة مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي والذي يدل بصورة قاطعة على حرص فخامته على مواصلة تنفيذ التزامه الوطني تجاه الأمة لتحقيق الانتقال إلى نظام الحكم المحلي .

وقال " لقد اثبتت تجربة السلطة المحلية في بلادنا صواب توجه قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية نحو الانتقال إلى نظام الحكم المحلي بوصفه الأسلوب الأكثر ديمقراطية وعدلاً في الحكم وإدارة الشئون العامة والتسريع بالتنمية بمجالاتها المختلفة للارتقاء بصورة مضطردة بحياة الناس أفراداً ومجتمعات.

ونوه الى إن تطوير نظام الحكم المحلي بالصورة المنشودة يستلزم توفير وإكمال جملة من المقومات والأساليب والأدوات لسد الفجوات لتهيئة الشروط والظروف اللازمة لنجاح النظام . موضحاً إن الإستراتيجية المقدمة إلى الاجتماع المشترك قد انطلقت من منظور شامل لا يقف عند توفير مقومات الحكم المحلي الناجح فحسب بل يمتد إلى اصلاح مجمل وظائف واساليب عمل الإدارة العامة. مؤكداً أن تفعيل عمل الادارة المركزية في اطار الوظائف المحددة لها ينتج آثاراً مباشرة في اداء السلطات المحلية سلباً وإيجاباً .

وقال ومن هنا كان هذا المنظور متكاملاً وصحيحاً الأمر الذي يجعل من هذه الإستراتيجية مسئولية حكومية بالدرجة الأولى مستمدة ومترجمة للإرادة السياسية لتحقيق الأهداف السياسية والإدارية والتنموية للدولة.

وتوجه رئيس الوزراء إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية قائلاً " من هذا المنطلق فإننا نؤكد لكم بأننا في الحكومة سنعمل على تطبيق هذه الإستراتيجية عبر برنامج وطني شامل وسنراقب عن كثب عمليتها التنفيذية ومخرجاتها وسنسعى حثيثاً لتأمين مصادر تمويل لتنفيذها من إمكانات الدولة المتاحة والمصادر الوطنية الأخرى وشركاء التنمية وسنوليها الاهتمام اللازم دون كلل أو ملل بوصفها تمثل عملية اصلاح إداري شامل.

وأعرب رئيس الوزراء عن شكره وتقديره لفخامة الأخ رئيس الجمهورية لرعايته ودعمه المتواصل لتجربة السلطة المحلية ولهذا الاجتماع المشترك ، مثمناً جهود اللجنة الوزارية ووزارة الإدارة المحلية والفريق الفني في إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وكل من أسهم ويسهم في تطويرها من منظمات المجتمع المدني وكوادر المؤسسات العلمية والمهتمين.

واستعرض رئيس الوزراء في سياق كلمته الأعمال الميدانية لعملية الإغاثة والإيواء للمتضررين جراء الأمطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة ، موضحاً الطلبات التي تلقتها الحكومة من الجهات الخارجية لتحديد أولويات المساعدات التي يمكن أن تقدمها تلك الجهات سواء المتطلبات العاجلة أو المستمرة ، مشيراً انه قد تم إرسال قائمة بالأولويات اليها ، منوهاً إلى ان العديد من الطائرات قد وصلت إلى البلاد حاملة مواد الإغاثة من الدول والجهات الممولة ، مؤكداً أن البنك الدولي ابدى استعداده للمساهمة في إجراء الدراسات الخاصة بتقييم الأضرار في مختلف الجوانب والعمل على إنشاء حواجز لحماية الأراضي من السيول في المستقبل .

كما تحدث وزير الادارة المحلية عبدالقادر علي هلال بكلمة قال فيها « هاهم رؤساء وأمناء عموم المجالس المحلية بالمحافظات يحضرون الاجتماع الثالث المشترك وفقا لمنهجية ألزم بها دولة رئيس الوزراء بعد الانجاز الديمقراطي التنموي بتنفيذ الدورة الانتخابية الاولى مايو 2008م لانتخابات محافظي الجمهورية تحقيقا للبرنامج الانتخابي الرئاسي .

ونقل هلال لفخامة رئيس الجمهورية تحيات وتقدير ممثلي الشعب اعضاء المجالس المحلية في عموم الوطن ، وقال:" ان هذا الاجتماع يعد الاجتماع الثالث بعد تشكيل الحكومة وبقراءة مخرجات ونتائج اعمال هذه الاجتماعات الدورية من ناحية وتقييم عمل المجالس المحلية تنمويا وخدميا وماليا واجتماعيا وسياسيا فهناك حقائق وأرقام تؤكد ان نظام السلطة المحلية قد ترسخ ونما وتطور وأثمر وما كان له ذلك الا بإرادتكم السياسية الواثقة والنظرة الثاقبة التي تعرف خصائص ومكونات الشعب الواعي الذي انتظر لخطواتكم الشجاعة .

ونوه الى جدول الاجتماع الحافل بمواضيع هامة تضم اعمال الاجتماع ضمن برامج الحكومة للوقوف امام ما تحقق من قرارات وأوامر الاجتماعين السابقين البالغ عددها 18قرار وامر نفذت معظمها واهمها وكذا الخطوات التنفيذية لبرنامج

هلال : نظام السلطة المحلية ترسخ ونما وتطور وأثمر بفضل الإرادة السياسية الواثقة للرئيس ونظرته الثاقبة التي تعرف خصائص ومكونات الشعب

الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الانتخابي التي من أهمها توسيع صلاحيات المجالس المحلية ومنظومته القانونية والتي تم انجازها وسيتم تقديمها للبرلمان، بالاضافة الى زيادة موارد المجالس المحلية ولأول مرة يرتفع الدعم المركزي بنسبة 300في المئة والدعم الجاري 35بالمئة و النفقات التشغيلية الادارية 40بالمئة والخدمية والصحية والتعليمية 100بالمئة والموارد المحلية والمشتركة بنسبة 35بالمئة ، كما تم انجاز 65بالمئة من الاعمال الادارية والفنية للتقسيم الاداري واعداد مصفوفة قانون الزكاة والنظافة والإطار العام لترقيم وتسمية الشوارع والأحياء والحارات , وانشاء ادارة عامة لتنمية المرأة ضمن دواوين المحافظات .

واشار الى ما سيقف أمامه الاجتماع من توجيهات رئاسية جديدة باتخاذ قرارات تاريخية لتعزيز الصلاحيات والمهام والوظائف الخدمية والتنموية في المحافظات والمديريات المتصلة بحاجات ومتطلبات المواطنين اليومية.

كما سيقف الاجتماع امام انجاز الحكومة الاستراتيجي الذي انجز من خلال لجنة تمثل 27 جهة حكومية وائتلاف 52 منظمة مجتمع مدني وجهد شاركت فيه المجالس المحلية بالنقاش الميداني والباحثين والمهتمين الا وهو مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي الذي تمثل ترجمة ووفاء للبرنامج الانتخابي ولما من شانه توسيع المشاركة الشعبية في ادارة الشأن المحلي وتمكين الشعب من خلال ناخبيه في المجالس المحلية من ادارة نفسه بنفسه واتخاذ القرار .

واستعرض وزير الادارة المحلية اهم ما في هذه الاستراتيجية كاستلهام تطور نظام السلطة المحلية في فكر القائد من خلال زياراته الميدانية والاجتماعات والخطابات السياسية والوطنية وتشخيص سبع سنوات من عمل المجالس المحلية والتي حققت نجاحات أهمها تحقيق المشاركة السياسية التنموية للشعب قولا وعملا وانجاز 11الف و 608 مشاريع بكلفة تبلغ 128مليار و 768مليون و931 ألف ريال وموارد بدأت بـ14مليار في عام 2002م الى 46مليار في عام 2008م والدعم المركزي الجاري 107مليارات عام 2002م و 201مليار عام 2008م ، كما تحسن الإنفاق الاستثماري لمواردها 35بالمئة عام 2002م الى 84بالمئة عام 2006م و 89 بالمئة عام 2007م وغيرها من التطورات الهامة التي حققتها تلك الاستراتيجية .

وتم خلال الاجتماع استعراض ملامح الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي حيث عرض وزير الادارة المحلية منطلقات ومرجعيات اعداد الاستراتيجية التي تأتي ضمن البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية تجسيدا لنضال الحركة الوطنية في الثورة والوحدة واستجابة للتحديات التي تواجهها اليمن على صعيد تحقيق اهداف التنمية المحلية والوطنية وبناء الدولة اليمنية الحديثة .

ولفت الى توصيات مجلسي النواب والشورى والمؤتمرات السنوية للمجالس المحلية ونتائج المشاورات وجلسات العمل مع الوزارات الأساسية والقطاعية المسؤولة عن الخدمات الاساسية وكذا ملاحظات قيادات السلطة المحلية ومخرجات ورش العمل والدراسات والتقارير عن الجوانب التنظيمية والمالية للسلطة المحلية وتقييم الوزارة ونشاط مشروع دعم اللامركزية والتحليل الاستراتيجي .

واشار الوزير هلال الى ابرز جوانب الانجازات وتطور وتحسن الخدمات ونمو مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق شراكة في العملية التنموية بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمساهمة المجتمعية في التنمية المستدامة والمساءلة والمحاسبة والشفافية.

وعن مؤشرات التحصيل والإنفاق في ادارة الموارد المالية المحلية أوضح وزير الادارة المحلية ان التحصيل الفعلي لإجمالي للموارد المحلية بلغ 5ر83 مليار بمتوسط نمو سنوي مقدار 11 بالمئة خلال الفترة 2002م الى عام 2007م .

وارجع اسباب ذلك الى زيادة الوعي لدى السلطة والمجتمع المحلي وتفعيل الأوعية الايرادية ودخول أوعية جديدة للمحليات وارتفاع في موارد الواجبات الزكوية .

وقال الوزير هلال " تمكنت السلطات المحلية من تحسين استغلال الموارد المالية لها باضطراد من عام 2002م الى عام 2007م حيث وصلت نسبة الانجاز في الإنفاق الاستثماري من 35 بالمئة عام 2002م لتصل الى 84 بالمئة من اجمالي الموارد عام 2006م و 89 بالمئة عام 2007م » .

واستعرض وزير الادارة المحلية اهداف البرنامج ومكونات الاستراتيجية الوطنية وإصلاح التشريعات والسياسات وإصلاح البناء المؤسسي والهيكلي للوصول بحلول عام 2020م الى نظام حكم محلي يتميز بالمهنية والكفاءة والفعالية في تحقيق التنمية المحلية في اطار التنمية الشاملة .

وقد واصل الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء وأمناء عموم المجالس المحلية أعماله برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، حيث جرى مناقشة مشروع الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي في ضوء التوجيهات الصادرة من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بشأن تفويض المزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية وإحالة عدد من الأنشطة التي مازالت تدار مركزيا الى السلطات المحلية وذلك لارتباط مهامها بالمجتمعات المحلية وفي المقدمة مياه وكهرباء الريف والصحة العامة والتربية والتعليم والطرق الريفية والمحلية.

وأقر الاجتماع المشترك إحالة مشروع الإستراتيجية الى اللجنة الوزارية المختصة لتضمينه التوجهات الرئاسية واستيعاب كافة الملاحظات التي طرحت حولها أثناء اجتماع اليوم، وبحيث يتم تقديم مشروع الإستراتيجية الى مجلس الوزراء في اجتماع قادم لإقرارها بصيغتها النهائية.

وكان فخامة الأخ رئيس الجمهورية والحاضرين في الاجتماع المشترك قد استمعوا الى عرض ملخص من قبل وزارة الإدارة المحلية حول المكونات المختلفة للإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وأهدافها.

وقد ارتكزت الإستراتيجية في عملية إعدادها على منطلقات ومرجعيات رئيسية أبرزها البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية ومبادرته للإصلاح السياسي في مجال الحكم المحلي واسع الصلاحيات والتي تعد تجسيدا لنضال الحركة الوطنية في الثورة والوحدة والديمقراطية واستجابة للتحديات التي تواجه اليمن على صعيد تحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية وبناء اليمن الجديد والمستقبل الأفضل، إضافة الى توصيات مجلس النواب والشورى والمؤتمرات السنوية للمجالس المحلية ونتائج المشاورات وجلسات العمل مع الوزارات الأساسية والقطاعية المسؤولة عن الخدمات الأساسية وملاحظات قيادات السلطة المحلية ومخرجات ورش العمل والدراسات المتخصصة حيث تعد الإستراتيجية الرؤية ومنهجية العمل لترجمة الإرادة السياسية والتطلعات الشعبية في مجال تعزيز السلطة المحلية نحو الحكم المحلي كامل الصلاحيات الذي يمكن الوحدات الإدارية من إدارة شؤونها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، بما في ذلك تأكيد قدرتها على تحديد أولوياتها وتوظيف مواردها المتاحة في خدمة أبنائها دونما اتكال وفي ظل رقابة السلطة المركزية والمساءلة الشعبية.

ولتحقيق ذلك فإن الإستراتيجية تستهدف بناء وتطوير المنظومة التشريعية والبنية المؤسسية للسلطة المحلية وتعزيز قدراتها البشرية وإمكاناتها المادية والفنية وذلك في اتجاه تحقيق الأهداف التنموية المحلية والوطنية وتوسيع المشاركة الشعبية في ادارة الشأن المحلي وتقديم الخدمات للمواطنين وكذلك بناء قاعدة الاقتصاد المحلي وتهيئة المناخ اللازم للاستثمارات بما يمثله ذلك من أهمية في التخفيف من الفقر وتقليص الفجوة التنموية بين الريف والحضر.

وتناول العرض ملامح البرنامج الوطني لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وأهدافه الساعية الى تنسيق وتنظيم جميع أدوار الجهات المعنية بتطبيق الإستراتيجية، وحشد الموارد والإمكانات المتاحة والمناسبة لتحقيق أهدافها بما في ذلك حشد وتوظيف جهود وتدخلات شركاء التنمية ومتابعة عملية التنفيذ وفق آليات ديناميكية تمكنه من الاستجابة لمتطلبات الواقع ومتغيرات ظروف التنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار أن مسألة نجاح الإستراتيجية يعتمد بشكل كبير على تضافر جهود وإمكانات كل مكونات الدولة على المستويين المركزي والمحلي والمتوجة بالإرادة القوية للقيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وتضمن العرض أبرز المنجزات التي تحققت للسلطة المحلية خلال الأعوام 2001-2008م والتي منها تطور وتحسن في تقديم الخدمات ونمو في عدد المشاريع والمساهمة المجتمعية في التنمية المستدامة وتطور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأكيد الشفافية في إدارة الموارد المالية من حيث عملية التحصيل والإنفاق.

وزير التخطيط في حفل تكريم الشركات الفائزة في استبيان مجلة الاستثمار :

عجلة التنمية لن تتأثر بفعل الإرهاب

التوجهات الاقتصادية الإنمائية مثلت نموذجاً نال اهتمامات إقليمية ودولية

رئيس الهيئة العامة للاستثمار :

لن ننجح في تجلية هذا الواقع مالم نمسك بزمام المبادرة ونفتح نوافذنا لوهج الشمس

صنعاء / سبأ :

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم اسماعيل الأرحبي حرص الحكومة اليمنية على تهيئة المناخات الملائمة لتشجيع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين .

وقال في حفل تكريم الشركات الوطنية الفائزة في استبيان مجلة الاستثمار للعام الماضي 2007م وافتتاح الفعالية السنوية الثانية التي تنظمها الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية ومؤسسة المستثمر للصحافة أمس بصنعاء « ان خياراتنا الاقتصادية والانمائية تسير الى آفاق منظورة وملموسة وتحقق نجاحات ومكاسب كبيرة على الصعد المختلفة وفي اكثر من مجال ومبعث سلامة التوجهات الاقتصادية والانمائية القائم على الحرص المتبادل بين الحكومة والقطاع الخاص ورجال الاعمال» .

ولفت الى أهمية بناء شراكة ضرورية ومطلوبة بين الحكومة والقطاع الخاص هدفه الاساسي تمكين القطاع الخاص من امتلاك ريادة التنمية في الوطن واسهامه الفعال والملموس في القيادة السليمة للحراك التنموي الذي تشهده اليمن على طول الخارطة الوطنية.

وأضاف نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية « لقد تحركت عجلة التنمية والاقتصاد ولن تتوقف أوتتأثر بفعل الاعمال الارهابية والافعال الصغيرة او بزرع العثرات امام سلاسة حركتها وتواصل العملية التنموية والاستثمارية بدعم ورعاية الدولة والحكومة صعودها نحو آفاق رحبة من الانفتاح الايجابي ومثلت التوجهات الاقتصادية الانمائية اليمنية نموذجاً حظي بالتقدير ونالت اهتمامات اقليمية ودولية « .

وأوضح ان المنظمات والدول المانحة اعتبرت عجلة التنمية والاقتصاد في اليمن يسير خطوات صائبة وفق منهجية ملائمة من العمل الاجرائي الذي يؤصل للشراكة مع المجتمع الدولي ومنظومة العلاقات الاقتصادية الاقليمية في المنطقة .. منوها بالجهود التي تبذلها الحكومة في التنمية الاقتصادية وذلك في ظل رعاية واهتمام فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي لا يتوانى ابدا عن متابعته ودعمه للانشطة الاستثمارية والانمائية .

وقال « لقد شهد اليمن مؤخرا نهضة اقتصادية واستثمارية وعمرانية كبيرة مرتكزاتها تقف شواهد لاتخفى على عين في ظل الدعم الذي دون شك سيستمر من قبل فخامة رئيس الجمهورية لتتنامى وتتواصل عملية تعزيز وتوطيد مداميك الاقتصاد الوطني والمنظومة التنموية بكافة مكوناتها الرئيسية والثانوية « .. معتبرا ان تكريم الشركات الرائدة في السوق اليمنية للعام 2007م يضاعف من مسؤوليتها للانطلاق نحو مزيد من النجاح والتميز.

وحث الوزير الأرحبي الشركات الاخرى على مضاعفة جهودها لتحقيق النحاجات المطلوبة وفي صياغة صورة اكثر اشراقا في عملها المستقبلي الانتاجي والخدمي .. مجددا تأكيد الحكومة الداعم والمشجع للقطاع الخاص والاستثمار وحرصها الدائم على تسهيل الاجراءات امام حراك النشاط الاقتصادي والتنموي ليمن الخير والامن والاستقرار.

وقال « لقاء رجال الاعمال والمستثمرين تأكيد لتوجه اعلامي اقتصادي معياري انطلق منذ ثلاثة اعوام في اصرار اصيل على تلبية الاحتياج لإرساء ثقافة الجودة في الخدمات وفي الانتاجية وفي الادارة السليمة لمجريات عمل المؤسسات والشركات الخاصة والعامة « .. مؤكدا ان الدول والبلدان اصبحت تتنافس لتحسين مناخات الاستثمار وتوفير بيئات جاذبة قادرة على استيعاب حركة الاموال والاستثمارات.

وقال « لعل الجميع يدرك حجم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات التي تحرص الحكومة على استمرار الترويج لها في مختلف الوسائل وتوفير كافة المساقات التي تضمن المعلومات عن هذه الفرص الاستثمارية « .. مؤكدا على ضرورة مواكبة الصحافة الاقتصادية وتعزيز دورها المهني في الترويج للاستثمار وسرعة الوصول بالحقائق والارقام والاخبار الى المستثمرين .

ونوه الوزير الأرحبي بأن المستثمرين سيجدون المعلومات الاقتصادية الكاملة عن اخبار الفرص الاستثمارية تصلهم الى هواتفهم الخاصة بمنتهى المصداقية والشفافية عبر خدمة « المستثمر موبايل « الذي تطلقها مؤسسة المستثمر في اطار باقة متكاملة من الاعلام التنموي الاقتصادي .. مثمنا الدور الريادي لمؤسسة المستثمر للصحافة ومجلتها « الاستثمار» في مواصلة عملها في هذا المشروع الجاد الذي يعزز جوانب التنمية وكذا تغطية مساحة اوسع من النشاطات الاقتصادية.

من جانبه أشار صلاح العطار رئيس الهيئة العامة للاستثمار إلى أن تكريم الشركات يعد مبادرة إعلامية عصرية تستحق الدعم والتقدير .

وقال «عندما برزت فكرة تكريم أفضل الشركات الاستثمارية في إصدارات مجلة المستثمر لم نندفع لفكرتها الجديدة والنوعية فحسب بل ولأهدافها الطموحة وأبعادها الوطنية العميقة الأثر ، وما تشكله من فرصة نادرة وأداة مثلى ووسيلة حضارية لتقييم واقعنا الاستثماري في بلادنا واكتشاف مكامن القوة والضعف وجوانب النجاح والإخفاق وأسباب التقدم والتراجع وعوامل الانحسار.

وأضاف: «لن ننجح في تجلية هذا الواقع مالم نمسك بزمام المبادرة ونتعامل بأدوات العصر الحديث ونفتح نوافذنا لوهج الشمس والشفافية المطلقة والمصداقية الناصعة التي تعيننا على السير الواثق والتطور المتسارع» .

وأكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن من أهم وأنجح هذه في تكريس روح المنافسة الشريفة والبناءة بين المستثمرين والمنتجين بغية تقديم الخدمات الأفضل والإداء الأمثل.

منوها بأن مسؤولية هيئة الاستثمار تقتضي مساندة كل الأفكار الخلاقة ومساعدة المشاريع الطموحة ولعل هذه المبادرات التقييمية والتكريمية والتي تساندنا في تأسيس معايير حقيقية للمنافسة وتوفير قاعدة بيانات موثقة عن الشركات الأفضل بما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتكريم أفضل الشركات مشروع مهم ينسجم مع دعواتنا

كم ألقيت كلمتان من قبل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية محمد عبده سعيد ورئيس مجلة الاستثمار عبد القوي العديني أشارتا إلى أن هذا الاحتفال يهدف إلى تحفيز وتشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على مزيد من الاستثمار .

وأضافا أن ما تحتاجه اليمن اليوم هو توسيع قاعدة ومجالات استثمار القطاع الخاص الوطني لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتأمين فرص العمل وتحقيق تنمية قوية مستدامة.

وفي كلمة للشراكات المكرمة فقد اعتبرت التكريم رسالة عميقة الدلالة والمضمون لتحسين جودة عمل الشركات والارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها إلى السوق اليمنية وإلى جميع المستهلكين الذين يرغبون في وجود خدمات ومنتجات بجودة عالية .

وأكدت أن هذا التكريم سيسهم في تعزيز وتطوير المجال الاقتصادي والحراك الاقتصادي وزيادة المنافسة الشريفة بين الشركات وتفعيل آليات عملها .

عقب ذلك تم توزيع الشهادات التقديرية على الشركات المكرمة والبالغ عددها عشرين شركة إستثمارية.